2025

ملخص مؤشر الجوع العالمي 2025

عشرون عاماً من تتبّع التقدم: آن الأوان لتجديد الالتزام بالقضاء على الجوع

تراجع التقدم يهدد هدف القضاء على الجوع بحلول 2030

بعد فترة من التقدم الملحوظ حتى عام 2016، شهد العالم تباطؤًا واضحًا في تقليل الجوع.
حيث بقي مؤشر الجوع العالمي عند مستوى 18.3 في عام 2025 (ضمن الفئة المتوسطة)، مقارنة بـ 19.0 في عام 2016.

على امتداد مؤشرات مؤشر الجوع العالمي الأربعة (نقص التغذية، تقزّم الأطفال، الهزال، ووفيات الأطفال) لا تزال المستويات بعيدة عن تحقيق الأهداف الدولية، مما يقوّض الحق في الغذاء ويؤثر سلبًا على رفاه ملايين الأشخاص حول العالم.

أدّى تباطؤ التقدم إلى ابتعاد هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030 عن متناول اليد. فبعد فترة من التحسن الملحوظ حتى عام 2016، لم يشهد مؤشر الجوع العالمي تغيّرًا يُذكر، إذ استقر عند مستوى 18.3 في عام 2025 ضمن فئة "الجوع المتوسط"، منخفضًا بشكل طفيف فقط عن 19.0 في عام 2016.

ويعكس هذا الجمود التأثير المتزايد لأزمات متداخلة ومتسارعة، من بينها النزاعات المسلحة، والهشاشة الاقتصادية، وتراجع الالتزام السياسي. كما تحولت أزمة المناخ من ظاهرة متقطعة إلى تهديد دائم: فقد كان عام 2024 الأكثر حرارة على الإطلاق، بينما تزداد الظواهر الجوية المتطرفة تأثيرًا في تدمير الأنظمة الغذائية.

وبالوتيرة الحالية، لن تتمكن 56 دولة على الأقل من تحقيق مستوى جوع منخفض–ناهيك عن القضاء التام على الجوع–بحلول عام 2030. وإذا استمر التقدم بهذا المعدل البطيء، فقد لا يصل العالم إلى مستوى الجوع المنخفض قبل عام 2137، أي بعد أكثر من قرن.

الجوع عند مستويات خطيرة أو مقلقة في 42 دولة

تشير نتائج مؤشر الجوع العالمي لعام 2025 إلى أن الجوع بلغ مستويات مقلقة في 7 دول، هي:
بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، هايتي، مدغشقر، الصومال، جنوب السودان، واليمن.

كما يُصنَّف الجوع على أنه خطير في 35 دولة أخرى.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن العديد من الدول تشهد تراجعًا بدلًا من التقدم؛ إذ ارتفعت مستويات الجوع منذ عام 2016 في 27 دولة، بما في ذلك دول تقع ضمن جميع فئات المؤشر (منخفض، متوسط، خطير، ومقلق).

وفي عدد من السياقات الحساسة–مثل بوروندي، وكوريا الشمالية، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والسودان، واليمن–تؤدي فجوات البيانات إلى عدم القدرة على احتساب نتائج كاملة للمؤشر، مما يحجب الصورة الحقيقية لحجم الجوع. ومع ذلك، تشير المؤشرات المتاحة إلى تدهور الأوضاع، بل وتوحي بأن الواقع أكثر خطورة مما تعكسه الأرقام الحالية.

الشكل 1: درجات مؤشر الجوع العالمي والإقليمي للأعوام 2000، 2008، 2016، و2025

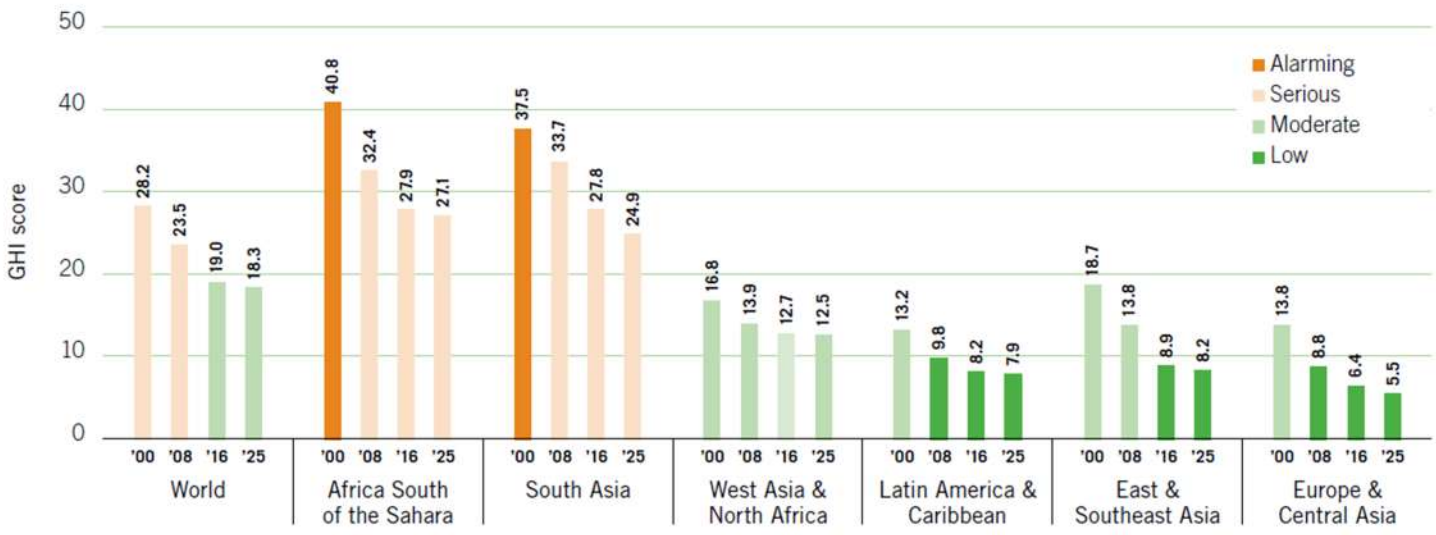

ومع تراجع أو تفكك أنظمة قياس الجوع والاستجابة له، تنشأ حلقة خطيرة:
حيث تبقى الاحتياجات غير المرئية بلا دعم أو استجابة.

لا تزال النزاعات العامل الأكثر تدميرًا في تفاقم الجوع. فقد أسهم العنف المسلح خلال العام الماضي في اندلاع 20 أزمة غذائية، أثّرت على نحو 140 مليون شخص.

وتُظهر الحروب في غزة والسودان كيف يمكن للنزاع أن يقوّض سبل العيش ويقطع شرايين الحياة في آنٍ واحد؛ إذ تضاعفت مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد، المصنّفة عند حدود المجاعة، عالميًا بين عامي 2023 و2024، وتركّزت بشكل كبير في هاتين الحالتين.

كما أن حجم الدمار الكبير ينذر بتهديدات طويلة الأمد للأمن الغذائي. وفي المقابل، شهدت المساعدات الإنسانية تراجعًا حادًا، بينما ارتفع الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ–وهو اختلال واضح في الأولويات يضعف الاستجابة العالمية للجوع.

ومع تقلّص التمويل، باتت المساعدات تقتصر بشكل متزايد على الحالات الأكثر حدة، ما يترك أعدادًا كبيرة من الناس دون دعم.

تظهر البيانات تفاوتًا واضحًا بين المناطق؛ إذ لا يزال الجوع عند مستويات خطيرة في كلٍّ من أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، في حين أن التحسن المحدود عالميًا في الحد من نقص التغذية يعود بشكل أساسي إلى التقدم المحقق في أجزاء من جنوب وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.
وعلى مستوى الدول، سجلت كلّ من موزمبيق، رواندا، الصومال، توغو، وأوغندا أبرز التحسنات في خفض الجوع منذ عام 2016. وتؤكد هذه النماذج، وغيرها، أن السياسات الموجهة والاستثمارات المستدامة يمكن أن تُحدث فرقًا حقيقيًا.
ومع ذلك، يظل هذا التقدم هشًا، ما يبرز الحاجة إلى سياسات متماسكة تضمن استمرارية الدعم، وتعزز أنظمة الإنذار المبكر، وتقوي القدرة على التكيف مع التغير المناخي، إلى جانب إحداث تحول شامل في النظم الغذائية للحفاظ على هذه الإنجازات والبناء عليها.

الصندوق 1.1: حول درجات مؤشر الجوع العالمي

يُعدّ مؤشر الجوع العالمي (GHI) أداة شاملة لقياس وتتبع مستويات الجوع على المستويات العالمي والإقليمي والوطني، وذلك عبر السنوات والعقود. ويتم احتساب درجات المؤشر استنادًا إلى معادلة تجمع أربعة مؤشرات رئيسية تعكس الطبيعة متعددة الأبعاد للجوع:

• **نقص التغذية:** نسبة السكان الذين لا يحصلون على احتياجاتهم من السعرات الحرارية

• **هزال الأطفال:** نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من انخفاض الوزن مقارنة بالطول، نتيجة سوء تغذية حاد

• **تقزّم الأطفال:** نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من قصر القامة بالنسبة لأعمارهم، نتيجة سوء تغذية مزمن

• **وفيات الأطفال:** معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

في عام 2025، جرى تقييم البيانات لـ 136 دولة استوفت معايير الإدراج في المؤشر، وتم احتساب درجات المؤشر لـ 123 دولة منها، بالاعتماد على بيانات تمتد بين عامي 2020 و2024. تعتمد البيانات المستخدمة على مصادر أممية منشورة، تشمل:
• منظمة الأغذية والزراعة (FAO) • منظمة الصحة العالمية • اليونيسف • فريق الأمم المتحدة المشترك المعني بتقدير وفيات الأطفال. إلى جانب:• البنك الدولي• برنامج المسوح الديموغرافية والصحية، ومن بين الدول الـ136:
لم تتوفر بيانات كافية لـ 13 دولة لحساب الدرجة بشكل كامل ومع ذلك، تم تصنيف 7 دول منها بشكل مؤقت من حيث شدة الجوع بناءً على بيانات أخرى، بينما لم يكن من الممكن حتى إعطاء تصنيف تقريبي لـ 6 دول بسبب نقص البيانات.
تصنيف مستويات الجوع وفق المؤشر (من 100 نقطة) يقوم المؤشر بتصنيف الدول وفق مقياس من 100 نقطة كما يلي: • أقل من 10 جوع منخفض • 10.0 - 19.9 جوع متوسط • 20.0 - 34.9 جوع خطير • 35.0 - 49.9 جوع مقلق• 50.0 فأكثر جوع مقلق للغاية

(انظر الشكل 2: عدد الدول حسب مستوى الجوع وفق نتائج 2025)

مقياس شدة الجوع وفق مؤشر الجوع العالمي (GHI)

≤ 9.9	10.0 – 19.9	20.0 – 34.9	35.0 – 49.9	≥ 50.0
جوع منخفض 52 دولة	جوع متوسط 36 دولة	جوع خطير 35 دولة	جوع مقلق 7 دول	جوع مقلق للغاية

عقدان من المسارات السياسية: أولويات متغيّرة وتحولات في التركيز لمواجهة الجوع

يستعرض الإصدار العشرون من مؤشر الجوع العالمي (GHI) مسار عقدين من الزمن من الدروس المستفادة في مكافحة الجوع، متتبعًا كيف تطورت الأفكار وتبدلت الأولويات عبر السنوات. ويُظهر استعراض التوصيات السياسية السابقة كيف انتقلت الاستراتيجيات من التركيز على الإنتاجية الزراعية إلى نهج قائم على الحقوق، أكثر شمولًا، ويعزز القدرة على الصمود.

وقد شملت الأولويات الرئيسية تعزيز الحوكمة، وتحقيق العدالة، وتحويل النظم الغذائية، ودعم سبل العيش الريفية، واعتماد استراتيجيات متعددة القطاعات، إضافة إلى تمويل تنموي منسق وخاضع للمساءلة. كما ازداد التركيز على أهمية البيانات، وإدارة المخاطر الاستباقية، وتمكين المجتمعات المحلية، لا سيما النساء والفئات الأكثر هشاشة.

وتؤكد توصيات المؤشر باستمرار أن الحلول موجودة، إلا أن استمرار الجوع يعود إلى فجوات في الإرادة السياسية المستدامة، وتمويل السياسات، والتنفيذ الفعلي–خصوصًا عندما يتعلق الأمر بإعطاء الأولوية للعدالة والعمل المحلي بقيادة مجتمعية قوية.

رؤى حول التقدم والتحديات القادمة

في هذا الإصدار من المؤشر، يستعرض خبراء وصناع سياسات بارزون التحديات الراهنة في مجال الأمن الغذائي والتغذية، ويناقشون دور تتبع التقدم في مكافحة الجوع، ويقدمون رؤى مهمة للمستقبل.

بعد مرور عشرين عامًا على إصدار أول مؤشر للجوع العالمي، يستذكر يواكيم فون براون، نائب رئيس مجلس إدارة منظمة "فيلت هونغر هيلفه" والمدير السابق لمركز أبحاث التنمية في جامعة بون، القرار المفصلي بتطوير أداة لرصد الجوع على مستوى الدول. ويقول: "تكمن قوة المؤشر في اعتماده على البحث العلمي الرصين، ومفهومه الواضح ومتعدد الأبعاد للجوع، واستناده إلى بيانات رسمية، ونطاقه العالمي، وإمكانية تحديثه سنويًا."

من جانبها، تشير كارولينا تريفيلي، وزيرة التنمية والشمول الاجتماعي السابقة في بيرو، إلى أن: "قيمة المؤشر تتعاظم عند النظر إليه عبر الزمن. فبينما يقدم المؤشر السنوي صورة لحظية للوضع الراهن، يتيح المنظور متعدد السنوات تتبع جذور النتائج الحالية ووضعها في سياق أوسع. وبهذا يتحول المؤشر من صورة ثابتة إلى فيلم–لا يُظهر فقط أين نحن الآن، بل كيف وصلنا إلى هنا."

أما نيتيا راو، أستاذة النوع الاجتماعي والتنمية في جامعة إيست أنجليا، فترى أن صورة الجوع عالميًا متباينة. إذ تشير إلى أن التقدم العام في مكافحة الجوع وسوء التغذية قد تباطأ منذ عام 2016، إلا أن تجارب دول مثل كمبوديا، والكاميرون، ونيبال، وتوغو تُثبت أن تحقيق تقدم ملموس لا يزال ممكنًا. وتحدد النزاعات، وتغير المناخ، والصدمات السوقية، وعدم المساواة كعوامل مستمرة تعيق التقدم، مؤكدة أن تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين–عبر أبعاد الاعتراف، وإعادة التوزيع، والتمثيل–يبقى عنصرًا أساسيًا لإحداث تغيير تحولي.

ويبرز التفكير المنظومي كخيط ناظم في مداخلات الخبراء. إذ يشدد دان سميث، مدير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، على العلاقة المتبادلة بين النزاع والجوع، وإمكانية كسر هذه الحلقة المفرغة حتى في ظل العنف، من خلال تدخلات غذائية تدعم السلام. في حين يؤكد توم أرنولد، الرئيس التنفيذي السابق لمنظمة "كونسيرن وورلدوايد"، على ضرورة وضع التغذية في صلب الاهتمام، قائلًا: "يجب أن ننظر إلى سوء التغذية بجميع أشكاله–من نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة إلى زيادة الوزن والسمنة–من منظور متكامل."

وتؤكد كوصَر أفسانة، أستاذة الصحة العامة في كلية جيمس بي غرانت التابعة لـ"براك"، أن مكافحة الجوع تتطلب نهجًا يتجاوز النظام الغذائي وحده، مضيفة: "الأجور العادلة، والرعاية الصحية الميسورة، والتعليم الجيد، وأنظمة الحماية الاجتماعية القوية، إلى جانب تطبيق السياسات الداعمة للتغذية، كلها عناصر أساسية لضمان وصول الناس إلى غذاء آمن ومغذٍ وبأسعار مناسبة، وبناء قدرتهم على الصمود."

خطوات أساسية نحو القضاء على الجوع

يشير كلاوس فون غريبمر، الباحث الفخري والمستشار الاستراتيجي في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، إلى أن التقدم في مكافحة الجوع يكون في أقوى حالاته عندما يُبدي القادة على أعلى المستويات اهتمامًا شخصيًا، ويطالبون بتحديثات منتظمة حول التقدم المحرز.
من جهتها، تسلط ويندي غيزا، الباحثة في النظم والسياسات بجامعة كوازولو-ناتال، الضوء على ما يُعرف بـ"فجوة التنفيذ"، داعيةً إلى ترجمة السياسات إلى إجراءات محلية ملموسة وقابلة للقياس، ومدعومة بمنصات تتيح التعاون والمساءلة.

في إثيوبيا، يوضح سيساي سينامو بولتينا، نقطة الاتصال لحركة "تغذية أفضل" (SUN) في وزارة الصحة، أن إعلان سيكوتا تميز بملكية سياسية عالية المستوى، ونهج متعدد القطاعات، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي، كعوامل رئيسية تهدف إلى القضاء على التقزم لدى الأطفال بحلول عام 2030. ويُعد هذا الإعلان من أنجح المبادرات في البلاد لمكافحة سوء التغذية.

أما في ليبيريا، فيستعرض ماكدونالد ميتزغر، نائب رئيس ديوان نائب الرئيس للشؤون الإدارية، استراتيجية متعددة القطاعات تعالج كلًا من سوء التغذية الحاد والمزمن. ويؤكد على النهج الشامل الذي تتبعه ليبيريا، والذي يركز على الشراكات المحلية القوية، والتوعية العامة، وإشراك المجتمعات، بما يضمن أن تكون التدخلات مبنية على الواقع المحلي.

في نيبال، يُكرَّس الحق في الغذاء ضمن دستور البلاد. وتوضح بيمالا راي باوديال، وزيرة الخارجية السابقة وعضو لجنة التخطيط الوطنية، أن هذا الاعتراف القانوني أدى إلى إنشاء مجموعة من برامج الحماية الاجتماعية واستراتيجيات الحد من الجوع، بما في ذلك برنامج "الأمومة الآمنة والطفل". وتدعو ميندي ندلوفو، الباحثة ما بعد الدكتوراه في مركز النظم الزراعية والغذائية التحويلية بجامعة كوازولو-ناتال في جنوب أفريقيا، إلى اتخاذ إجراءات مناخية مدروسة، وتعزيز دور الشباب، والاستفادة من المعارف الأصلية، واعتماد حوكمة شاملة لبناء نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود. كما تؤكد أن تتبع التقدم، رغم أهميته في تعزيز الوعي والمساءلة، يجب أن يقترن بإجراءات موجهة ومصممة وفق السياق المحلي، لمعالجة أوجه عدم المساواة البنيوية وردم الفجوة بين السياسات والتطبيق–وهي خطوات أساسية لتحقيق هدف القضاء التام على الجوع.

التوصيات السياسية

تؤكد هذه التوصيات أن سياسات التغذية والنظم الغذائية يجب أن تستند إلى حقوق الإنسان، والقانون الدولي، ومبادئ العدالة والمساواة واتساق السياسات.

1. عدم ترك أحد خلف الركب: التحرك العاجل لمواجهة الجوع وبناء نظم غذائية قادرة على الصمود

تعزيز القيادة السياسية لتحويل النظم الغذائية بشكل مستدام:
يجب على الحكومات على جميع المستويات الالتزام ببناء نظم غذائية شاملة، قادرة على الصمود، ومستدامة، وموجهة نحو السلام، تعالج جميع أشكال سوء التغذية، وتغطي كامل سلسلة النظام الغذائي من الإنتاج إلى الاستهلاك والتخلص، بما يشمل آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
ويشمل ذلك الاعتراف القانوني بالحق في الغذاء، وتعزيز المساءلة، ودعم السيادة الغذائية، وضمان المشاركة الكاملة للنساء والشباب في الحوكمة وصنع القرار.

تعزيز التنمية الزراعية المستدامة والقادرة على التكيف مع المناخ كحل طويل الأمد لانعدام الأمن الغذائي:
يتطلب ذلك الاستثمار في نظم غذائية تعتمد على تقنيات مبتكرة ومناسبة، وتستفيد من المعرفة المحلية، وتضمن حقوق الأراضي والمياه، وتعطي الأولوية لاستعادة النظم البيئية. كما يستلزم تعاونًا فعالًا بين الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية لبناء سلاسل قيمة شاملة ومستدامة.
وتبقى القيادة السياسية المسؤولة ضرورية لحماية هذه الجهود وضمان استمراريتها.

ضمان تمويل كافٍ ومرن وخاضع للمساءلة من مصادر متنوعة:
بما في ذلك التمويل الإنساني والتنموي والمناخي، والموارد المحلية، والقطاع الخاص. يجب على المانحين الوفاء بالتزاماتهم الحالية، وعكس تخفيضات المساعدات، وإعطاء الأولوية لمكافحة الجوع ضمن أطر التمويل الكبرى، بما فيها الإطار المالي متعدد السنوات للاتحاد الأوروبي.
ومن الآن وحتى عام 2030، ينبغي على جميع الأطراف إعطاء الأولوية لتمويل وتنفيذ استراتيجيات الجوع والتغذية القائمة، ضمن جداول زمنية واضحة وآليات مساءلة محددة.

2. تعزيز الالتزام السياسي على المستوى الوطني وإعطاء الأولوية للتنفيذ المحلي

تعزيز الملكية السياسية العليا وترسيخ المسؤولية المؤسسية:
يجب على رؤساء الدول والحكومات قيادة جهود القضاء على الجوع، وتعيين جهات أو أفراد محددين يتحملون مسؤولية متابعة سياسات الجوع وتقديم تقارير عن التقدم.
وتبرز الأدلة من مبادرات مثل حركة "توسيع نطاق التغذية" ولجنة الأمن الغذائي العالمي أهمية القيادة العليا والمساءلة المؤسسية، وضرورة وجود هياكل وطنية ودولية توحد قطاعات الصحة والزراعة والتعليم والتمويل تحت مظلة حكومية واضحة.

إنشاء آليات مساءلة شاملة:
يجب أن تستند السياسات إلى آراء وتجارب الفئات التي تتأثر بها. وقد أثبتت منصات التخطيط والمراجعة المشتركة–التي تجمع الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة–فعاليتها في تقييم التقدم وتحديد الفجوات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.
كما يجب تعزيز قدرات جمع وتحليل ونشر بيانات عالية الجودة ومفصلة، باعتبارها أساسًا للمساءلة والعمل.

تمكين الحوكمة المحلية:
ينبغي تزويد السلطات المحلية بميزانيات مخصصة، وإرشادات تنفيذية ملائمة، وبرامج مستمرة لبناء القدرات لتنفيذ حلول تتناسب مع السياق المحلي.
كما يجب إشراك منظمات المجتمع المدني بفعالية كشركاء أساسيين في تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية.

3. كسر حلقة النزاع والجوع

منع وتقليل تأثير النزاعات على الجوع:
لا يزال النزاع المحرك الرئيسي للجوع عالميًا، حيث تؤدي آثاره–مثل فقدان سبل العيش، والنزوح الطويل، وتدمير الأراضي والنظم الغذائية والبيئية والمجتمعات–إلى نتائج تمتد لأجيال.
يجب على الحكومات والمنظمات الدولية والجهات الإنسانية الاستثمار في نهج استباقية قائمة على تحليل المخاطر، لحماية الأرواح وسبل العيش قبل تفاقم الأوضاع إلى مستويات كارثية. كما ينبغي إشراك المجتمعات لمعالجة الأسباب المتكررة للنزاعات وتداعياتها.